مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب اتجاه منظمة الأمم المتحدة
اسم الكاتب: د. الحسن احمد أبكاس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/393
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب اتجاه منظمة الأمم المتحدة

د.الحسن أحمد أبكاس

دكتور في الحقوق من جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

باحث في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية

abakkas@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٣/٨ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٦/٢١ تاريخ النشر:٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص:

تؤكد إدارة ترامب أن تصرفات الولايات المتحدة لا تقيدها المنظمات الدولية ولا الضوابط الدولية، فهي تحرص على السعي إلى منصب قيادي بطريقة تنافسية، ودفع إصلاح الأمم المتحدة بما يكسب القوة والسند لمصالح الولايات المتحدة، وتعزيز القيم الاجتماعية المحافِظة. هذه السياسة السلبية هي نتيجة التأثير والتأثر المتبادل للانعزالية الطويلة الأمد، و"الاستثناء الأمريكي" والاتجاهات الشعبية في الولايات المتحدة، وأيضًا نتيجة محاولة إدارة ترامب توظيف وسائل قوية لإعادة إحياء موقع الولايات المتحدة القوي في الأمم المتحدة. لكن، سياسة إدارة ترامب اتجاه الأمم المتحدة أدت، من جهة، إلى تفاقم الخصومة بين القوى الدولية، وأضعفت –إلى حد ما– سلطة المنظمة باعتبارها الآلية الأساسية لتدبير الشأن العالمي، ومن جهة أخرى، إلى وضع الولايات المتحدة في "عزلة" داخل الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: إدارة ترامب، الأمم المتحدة، السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أوباما، الإنعزالية، الهيمنة.

Foreign policy of the Trump Administration Toward the United Nations

Dr.Hassan Ahmed Abkas

Doctor of Law from Mohammed (V) University in Rabat – Morocco

Researcher in public international law and international relations

ABSTRACT:

The Trump administration asserts that the actions of the United States are neither constrained by international organizations nor international controls, as they strive to seek a leadership position in a competitive manner, advance the reform of the United Nations in order to gain strength and support for US interests, and promote conservative social values. This negative policy is the result of the influence and mutual influence of long-term isolationism, the "American exception" and popular trends in the United States, as well as the result of the Trump administration's attempt to employ powerful means to revitalize the United States' strong position in the United Nations. However, the Trump administration's policy toward the United Nations, on the one hand, exacerbated the rivalry among international powers, and weakened – to some extent – the organization's authority as the primary mechanism for managing global affairs, and on the other hand, put the United States in "isolation" within the United Nations.

Key words: Trump administration, United Nations, United States foreign policy, Obama, isolationism, hegemony.

المقدمة:

منذ أن تولت إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب Donald Trump) السلطة، تخلت عن سياسة "التعددية العدوانية" التي طبعت مدة إدارة باراك أوباما B. OBAMA[١]؛ فمن من ناحية، أقدمت الإدارة الجديدة على اتخاذ سلسلة من التدابير الصارمة ضد النظام الدولي، لا سيما التشكيك في فعالية الأمم المتحدة، وما نتج عنه من ضرورة التفكير في سُبل العمل على تقليص دورها بقدر كبير، أو إنهائها إذا اقتضت الظرفية ذلك[٢].

ولعل من مظاهر هذا "العداء" البِّين للمنظمة، سياسة غلّ اليد على مستوى المخصصات المادية لمنظومة الأمم المتحدة، مثل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين[٣]، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق المناخ الأخضر Green

Climate Fund[٤]، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وغيرها. ومن المظاهر أيضاً إعلانها –أي واشنطن–الإنسحاب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[٥]، ومن منظمة اليونسكو، والعديد من الوكالات ومن الاتفاقات متعددة الأطراف، مثل الاتحاد البريدي العالمي، واتفاقية باريس للمناخ (COP 21)[٦]، وميثاق الهجرة، والاتفاق النووي الإيراني، ومن ناحية أخرى، الرغبة في إعادة تنشيط، وبقوة، الزعامة الدولية للولايات المتحدة، كأحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية[٧]، عن طريق العمل على حسن تسخير الأمم المتحدة، بفعالية، بما يتماشى ومصالح الولايات المتحدة. لكن، ونظراً لما أصبحت عليه سياسة إدارة ترامب الخارجيةعموما، واتجاه الأمم المتحدة على وجه الخصوص، فذلك مثّل عاملاً مهمًا من عوامل عدم اليقين في تصور إدارة ترامب، والذي أثار–ولا يزال– مخاوف دولية بشأن تطور النظام الدولي لما بعد الحرب[٨].

أ. أهمية الموضوع.

تنبع أهمية الموضوع من الأهمية المقترنة برصد أولويات السياسة الخارجية الامريكية عموماً، واتجاه هيئة الامم المتحدة على وجه الخصوص، من حيث الوقوف عند حدود التأثير والتأثر بين الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة الأمم المتحدة، واستجلاء أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في هذه السياسة، مع تبيان حدود هذا التأثير، في ضوء التطورات والمتغيرات التي شهدتها البيئتين الداخلية والخارجية لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية. خاصة وأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة يمكن فهمها عبر فهم مختلف المتغيرات الخارجية، والحكومية، والمجتمعية، وعبر الأدوار، والعوامل الفردية، وغيرها. مع الأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لهذه المتغيراتحسب كل قرار. فالتغير في تلك السياسة ينتج، أو يخلق، بواسطة تغيرات أساسية داخل واحدة أو بعض من مختلفمصادرها ومحدداتها. ويزيد الأمر تعقيداً مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، حيث حاول أن يقلب، رأساً على عقب، ترتيب الأولويات–على غير ترتيب خلَفِه أوباما–لسياسة البيت الأبيض اتجاه منطق "التعددية" الذي تجسده المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة.

قد يذهب متتبعٌ إلى أن القدرات التأثيرية الكبيرة للولايات المتحدة، سواء كانت إقتصادية، أو عسكرية، أو تكنولوجية، أو سياسية، إذا كانت تفعل فعلها المؤثر في النظام الدولي، فإنها لا ترتقي إلى أن تؤسس لسيطرة مطلقة للولايات المتحدة على وحدات وأدوات النظام الدولي، ومن بينها الأمم المتحدة. ذلك أن هيكل النظام الدولي يأتي طبقاً لأنعكاسات توزيع الموارد والقدرات على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة إحداها، أو بعضها، على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين، خاصة في ظل نظام دولي يمكن وصفه، بوضعه الراهن، بأنه يتخذ هيكلاً بنيوياً مركباً (أحادي القطبية ومتعدد الأقطاب في آن واحد).

ومن الجهة المقابلة، قد يقول قائل أن أنتهاء الحرب الباردة، بإنهيار الإتحاد السوفيتي، أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة فرص، ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب، ويؤمن لها إنفرادها بالقيادة العالمية. وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة بفاعلية أكبر من السابق، في معالجة العديد من المشكلات العالمية، بالشكل المتناسق مع المصلحة الأمريكية، ويضفي الشرعية على أنماط سلوكها.

ب. إشكالية البحـــث.

إلى أي مدى يمكن ربط تأثير القدرات الأمريكية الاقتصادية، والعسكرية، بنفوذها وتأثير السياسي العالمي الكبير، ولا سيما من خلال الهيمنة الأمريكية الحالية على منظمة الأمم المتحدة؟ وهل لا زالت الإدارة الأمريكية، في عهدها الجديد (عهد ترامب) تراهن على جعل مجلس الأمن أداة مطلقة في يدها؟ وهل يمكن القول بأن سياسة ترامب اتجاه المنظمة هي امتداد لنظيره الأسبق (ريتشارد نيكسون) الذي كان رأى أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة يعّد أمراً غير مقبول، وأن الأصوب تطويع المنظمة لدعم السياسة الأمريكية وليس أن تكون –أي المنظمة– مسؤولة عنها؟ وهل تتعمد إدارة ترامب استغلال الورقة المادية للضغط على المنظمة وتسخيرها كوسيلة نافعة لدبلوماسيتها العالمية؟ وإلى أي حد نجحت واشنطن (الترامبية) في جعل الأمم

المتحدة تنساق وراء الإستراتيجية الأمريكية العالمية وأهدافها، ومن ثم أتخاذها إطاراً لإضفاء الشرعية الدولية على أنماط سلوكها المختلفة؟

ت. المناهج المعتمدة

يستدعي الغوص في تفاصيل هذه التساؤلات، وسبر أغوارها من كل الزوايا، الاستعانة بما تتيحه مناهج البحث العلمي من أدوات منهجية تمكِّن للباحث التحكم في بوصلة التحليل، واستجماع كل خيوط العلاقة الأمريكية–الأمميةتحت قيادة وإدارة الرئيسترامب، وهي الضالة التي لن نجدها في غير المنهج التحليلي، بما يجعل الباحث يتقيد بأبجديات هذا المنهج في محاولة منه لرصد، واستقراء، وتتبع السلوك الأمريكي إزاء المنظمة، من حيث استنطاق خلفيات هذا التحرك، وقراءة تداعياته، مع ضرورة العروج، بين الفينة والأخرى، على المنهج النسقي، وما يتيحه من آليات وميكانيزمات ربط الأحداث وتقلباتها مع الإطار النسقي للنظام العالمي الذي تتحرك بداخله علاقة الأمم المتحدة بإدارة ترامب، دون إغفال المنهج التاريخي في ما يتيحه من تقنيات الإبحار في ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منظومة الأمم المتحدة.

ث. التصميم المقترح

مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات يطرحها موضوع علاقات الأمم المتحدة بالإدارة الأمريكية (تحت إدارة الرئيس ترامب)، تستدعي عملية سبر أغوارها تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء؛ يقف أولها أهمية المراجعات التي استهدفت سياسة واشنطن اتجاه الأمم المتحدة بعد مقدم الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض(المبحث الأول)، في حين يرصد الجزء الثاني خلفيات إدارة ترامب في إعادة النظر فيسياستها اتجاه الأمم المتحدة(المبحث الثاني)، وذلك قبل رصد انعكاسات سياسة إدارة ترامب على إدارة الأمم المتحدة من جهة، وعلى الولايات المتحدة نفسها من جهة أخرى(المبحث الثالث)، وذلك وفق التصميم الآتي:

المبحث الأول: السياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدة ومراجعات إدارة ترامب؛

المبحث الثاني: إدارة ترامب وخلفية تغيير السياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدة؛

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة إدارة ترامب على إدارة الأمم المتحدة

المبحث الأول:السياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدةومراجعات إدارة ترامب

مقارنة بسياسة إدارة أوباما اتجاه منظمة الأمم المتحدة، يمكن القول بأن السياسة الأممية لإدارة خلَفه (دونالد ترامب) تطغى عليها الأحادية والبراغماتية المتطرفة، وهو ما يتجلى من خلال رصد تلك السياسة على مستويات الضوابط التي تضعها المنظمات الدولية عموماً، والأمم المتحدة على وجه الخصوص(المطلب الأول)، والسعي نحو التحكم في إدارة دواليبها(المطلب الثاني)، ثم في ما يتعلق بجهود إعادة هيكلة المنظمة قانونياً ومؤسساتياً(المطلب الثالث). وذلك على الشكل الآتي:

المطلب الأول: التمرد على ضوابط المنظمات الدولية

الولايات المتحدة، تحت إدارة الرئيس ترامب تشدد على الاستقلالية المطلقة لسياستها، بالشكل الذي يرفض القبولبالقيود والضوابط التي تضعهاالمنظمات الدولية؛ فلقد كان مبدأ السيادة الوطنية هو القاعدة الأساس للعلاقات الدولية منذ العصر الحديث[٩]، وفي الوقت نفسه، أصبحت المنظمات الدولية منصة مؤسسية لا غنى عنها للدول ذات السيادة، لتنسيق مواقفها، والاستجابة للتحديات العالمية[١٠].

وكان الرئيس الأمريكي السابق(باراك أوباما) علَّق أهمية على تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، من خلال التعاون الدولي، ولم يخفِ تعبيره عن القبول بالقيود على القوة الوطنية، والتجاوب مع إرادة الآليات الدولية متعددة الأطراف[١١]. ففي سبتمبر ٢٠١٦م، و في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء ما يلي: "إن الدول القوية، بما فيها الولايات المتحدة، تقبل المعايير والضوابط الدولية للمؤسسات متعددة الأطراف، وتتخلى عن بعض حرية الحركة. ويمكن، عبر تلك المؤسسات، تحقيق طموحات الاستعاضة عن التدمير المتول عن الحروب.. و على المدى الطويل، فإن التخلي عن بعض حرية الحركة، بما لا يحول دون المساس بالقدرة على حماية أنفسنا، أو متابعة المصالح الأساسية، والقبول الطويل الأجل بالقواعد الدولية، كل ذلك، ولا شك، سيعزز أمننا"[١٢]. وتحت إدارة أوباما، أقدمت الولايات المتحدة على سداد متأخراتها من

الاشتراكات المستحقة للأمم المتحدة، ودعمت تعزيز العمليات الأممية لحفظ السلام، كما شاركت، لأول مرة، في مجلس حقوق الإنسان.

أما ترامب، فيرفض أي سلطة للمنظمات الدولية على مبدأ السيادة الوطنية للدول عموماً، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص[١٣]؛ فخلال حملته الانتخابية للرئاسة، وجه ترامب أصابع الاتهام إلى مبدأ "التعددية" الذي تمثله منظمة الأمم المتحدة[١٤]، كما كان تعهد –أي ترامب– ألا يوقع، أبداً، على أي اتفاق يقلل من قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على شؤونها الخاصة. وعندما خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأول مرة في سبتمبر ٢٠١٧م، جعل ترامب الاستقلال الذاتي اقتراحًا أساسيًا، بحيث يجب أن تكون كلدولة ذات سيادة مسؤولة مسؤولية مطلقة على شعبها، ومستقبلها، ومصيرها. وفي أكتوبر من نفس العام(٢٠١٧م)، صرَّح ترامب في"البيان الرئاسي" بمناسبة يوم الأمم المتحدة، أن نجاح الأمم المتحدة يعتمد على التحالف القوي الذي تشكله الدول ذات سيادة[١٥]. وعلى هذا الأساس، ألقت إدارة ترامب بكل قوتها ضد عنصريالإدارة العالمية والتعددية. كما، وفي سبتمبر ٢٠١٨م، أعلن الرئيس ترامب، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن: "الولايات المتحدة يجب أن يحكمها فقط الشعب الأمريكي.. ونحن نعارض إيديولوجية "العالمية".. ويجب علينا أن نقاوم مخاطر الحكم العالمي بالسيادة"؛ وذكر أيضًا بالتحديد أنه: "فيما يتعلق بالولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية، بين أن هذه الأخيرة ليس لها على الإطلاق على واشنطن أي اختصاص أو شرعية، أو سلطة.. ولن نسلم أبداً السيادة الأمريكية إلى بيروقراطية غير مسؤولة وغير منتخَبَة"[١٦].

وفي ديسمبر من ذات السنة(٢٠١٨م)، ألقى كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية (مايك بومبيو Mike POMPEO) خطاباً، في بروكسل، يحمل عنوان "استعادة دور الدول القومية في إطار نظام دولي حر"، دافع، من خلاله، عن سياسة إدارة ترامب اتجاه المنظمة الدولية، بما تعكسه من التشكيك العلني في نجاعة أسلوب التعددية الذي يتجسد في الأمم المتحدة. إذ صرح بأن "القرارات المؤسسة على تعددية الأطراف غالبًا

ما تعتبر غاية في حد ذاتها"، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية، على حد قوله، "كانت موضع انتقاد جراء اتخاذها لمجموعة من الإجراءات أحادية الجانب أكثر من كونها تمت في إطار تعددي، كما لو أن جميع أنواع الإجراءات ينبغي أن تتخذ، بالضرورة، في مجالها التعددي، وهذا خطأ". فتركيز إدارة ترامب على تهميش المنظمات الدولية، يتناقض تناقضا صارخا مع التوجهات السابقة لإدارة أوباما في هذا الصدد(١٧)؛

المطلب الثاني: الرغبة في قيادة الامم المتحدة

ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في تولي القيادة المباشرة للأمم المتحدة، والسعي نحو شغل منصب قيادي بطريقة تنافسية. فعلى عكس أسلوب "القيادة من الخلف Leading from Behind"، الذي تبنته إدارة أوباما؛ ألقت إدارة ترامب بكل ثقلهاداخل الأمم المتحدة لتعزيز سلوكياتها الانفرادية لفائدة أجنداتها الخاصة، على مستوى ما تعلنه يشكل تهديدات لها، وعلى مستوى إدارة الملفات الدولية، وذلك بتوظيف كل السبل، ومنهاسلاح الضغط المادي على المنظمة على مستوى الميزانية وتمويلات برامجها المختلفة. بل إن "تقرير إستراتيجية الأمن القومي" الأول، الصادر عن إدارة ترامب، في ديسمبر ٢٠١٧م، ذَكَر بوضوح، أن الولايات المتحدة ستوظف قوتها داخل الهيئات الدولية متعددة الأطراف لحماية والدفاع عن المصالح والمبادئ الأمريكية(١٨). كما أخبرت نيكي هالي Nikki HALEY (أول ممثلة دائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة بعد مجيء ترامب) خلال جلسة استماع، في يناير ٢٠١٧م، أمام مجلس الشيوخ، أن ترامب طالبها بالحفاظ على المكانة المتفوقة للولايات المتحدة، وإسماع صوتها القوي داخل أروقة الأمم المتحدة. وهو ما عكسه خطابها الأول في الأمم المتحدة، عندما أعلنت، بشكل أكثر وضوحاً، أن "هدفنا هو إظهار القيم الأمريكية في الأمم المتحدة، والطريقة المثلى لذلك، هي إظهار قوتنا.. وبالنسبة لأولئك الذين لا يساندوننا، سنتذكرهم، وسنرد عليهم في الوقت والظرف المناسبين"(١٩).

يمثل التوظيف القوي لـ "قوة الحقيبة المالية Money bag power" أهم وسيلة تلجأ إليها إدارة ترامب لتحقيق أهدافها السياسية؛ ففي سبتمبر ٢٠١٨م، أعلن ترامب في

الأمم المتحدة علناً، من أنه لن يُقْدِم على تقديم أي تبرعات سوى للبلدان والهيئات الدولية التي تحترم الولايات المتحدة، وتسهر على رعاية مصالحها[٢٠]. بل أكثر من ذلك، وفي أثناء إعادة هيكلة وترتيب مخصصات الموازنة، كان معيار التمويل والدعم يستند على منطق ما إذا كانت المنظمة الدولية تعمل لفائدة تفعيل محاور أجندة السياسة الخارجية الأمريكية[٢١]. ومن جهته، نص تقرير استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على أن: "الولايات المتحدة ستعطي الأولوية لدعم المنظمات الدولية التي تخدم مصالح الولايات المتحدة، لضمان دعمها لواشنطن، وحلفائها، وشركائها"[٢٢].

وفي عرضها المقدَّم بخصوص مناقشة تقرير الميزانية أمام الكونغرس، في مارس ٢٠١٩م، صرحت إدارة ترامب، وبوضوح، بأنه: "سيتم فقط، تمويل المنظمات الدولية، التي تعتبر ضرورية للأمن القومي للولايات المتحدة، تمويلًا كاملاً، لكن المنظمات التي تكون نتائجها غير مرضية، أو التي لا يؤثر عملها، بشكل مباشر، وبشكل إيجابي، على مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة فسيتم إعادة النظر في تمويلها من المال العام الأمريكي. مذكّرةً –أي الحكومة الأمريكية– أن تقليص مخصصات التمويل لبعض المنظمات والمؤسسات الدولية (مثلاً: اللجنة الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، ومشاريع حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة...)، تم في ضوء الوقوف على غياب أو ضعف فعالية برامجها التي لا تخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة وحلفائها". وبفضل معيار التمويل هذا، الذي يتمحور بالكامل حول الأولويات الأمريكية، تضغط نحو إقصاء كل المنظمات الدولية، التي لا تستجيب لمصالح الولايات المتحدة، ولا تخدم غايات سياستها الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بعد الحرب العالمية الثانية، كان التوجه العام المؤسس لموقف الولايات المتحدة، على مستوى المؤسستين التنفيذية والتشريعية (الكونغرس)، اتجاه منظمة الأمم المتحدة، يكمن في أن السلطة التنفيذية تلعب عادةً دوراً نشطاً في دعم عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك دفع المساهمات، وتوفير التمويل بالكامل، في الوقت الذي يلعب فيه الكونغرس، وحسب التوازنات السياسية داخله، غالباً دور السلبية المبهم،

الذي تحيط به الشكوك والريبة. ويعيق أدوار المنظمة[٢٣]. أما تحت إدارة ترامب، فيمكن القول بأن الوضع اتخذ اتجاهاً معاكساً. فمن منطلق مصالح الولايات المتحدة، رفض الكونغرس الأمريكي طلب تقليص مخصصات المنظمات الدولية (في إطار بنذ ميزانية الوكالات الإدارية)، وقرر الحفاظ على مستوى التمويل لتلك المنظمات.

وفي السنتين الماليتين ٢٠١٨م، و٢٠١٩م، بلغت الاعتمادات الفعلية، والتبرعات التي أقرها الكونغرس الأمريكي لفائدة المنظمات الدولية ما يناهز ١٧٨٪ و ١٥٧٪ على التوالي[٢٤]، بالنسبة للميزانية المقررة للبيت الأبيض عن السنتين. الأمر الذي لم يرُق كثيراً إدارة ترامب، التي سعت، بالوسائل الإدارية، إلى عرقلة صرفتلك المخصصات المقرَّرة. وفي يوليوز ٢٠١٨م، صرح أحد كبار مستشاري كتابة الدولة الأمريكية في الخارجية في شؤون المنظمات الدولية أن البيت الأبيض له الحق في إلغاء مشروعات التمويل التي تتعارض مع أولويات الحكومة، وقال إن الإدارة يمكنها إعادة هيكلة متطلبات التدابير الإداريوإن كان ذلك قد يحول دون تنفيذ مخصصات التمويل التي وافق عليها الكونغرس؛

المطلب الثالث: إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز القيم الإجتماعية المحافظة

على هذا المستوى، ترى إدارة ترامب أن إصلاح الأمم المتحدة ما هو إلا نتيجة لعملية إعادة النظر في المساهمات المالية الأمريكية في المنظمة. وقد صرحت هالي HALEY أن مصالح الولايات المتحدة ستخدم بشكل أفضل من خلال أمم متحدة تم إصلاحها، وأن عملية الإصلاح ينبغي أن تتم بالشكل الذي يعود نفعها على الموقع والمصلحة الأمريكيين[٢٥]، من خلال عائد مجني مما ينبغي أن يتم التعامل معه كاستثمار نابع مما تضخه واشنطن في هذه المنظمه على مستوى ميزانياتها وبرامجها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، وغيرها. فالتكلفة المادية تشكل أهم المطالب الرئيسية من وراء النداءات[٢٦]، من هنا وهناك، للإصلاح.

وفي ١٣ فبراير ٢٠١٨م، أصدرت كتابة الدولة الأمريكية في الخارجية، وبالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID "الخطة الاستراتيجية المشتركة (٢٠١٨-

٢٠٢٢م)"، حيث اقترحت أن تكون، بحلول عام ٢٠٢٢م، نسبة المساهمة المالية للولايات المتحدة في المنظمات الدولية أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٧م. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد الولايات المتحدة أن "بطئ تحرك المنظمة، وإهدار مواردها، وفسادها البيروقراطي، والمعاملة "غير العادلة" لإسرائيل من قبل الأمم المتحدة، كلها عوامل تشكل أساس ضرورة الإصلاح[٢٧]. وتحقيقًا لهذه الغاية، تدعو إدارة ترامب إلى إجراء تقييم شامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام[٢٨]، لتقرير ما إذا كانت ستواصل دعمها ومساندتها، وإلى إنشاء وكالة مراقبة مستقلة تابعة للمنظة من أجل ترسيخ قواعد الشفافية داخلها، من دون أن تغفل إدارة ترامب التذكير بمساندتها غير المشروطة للكيان الإسرائيلي، من خلال مطالبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومعه منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم، والثقافة UNESCO[٢٩]، بإصلاحات لتصحيح ما تسميه واشنطن بالتحامل المفرط على إسرائيل[٣٠] وغير ذلك.

لقد سبق لإدارة ترامب أن استعملت الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش António Guterres) بوصفهاقناة لمحاولة الدفع والإسراع لتشجيع الإصلاحات على وفق المنظور الأمريكي. فحاولت، تحت الضغط الهائل، بناء ما يسمى التحالف "المتشابه في التفكير"؛ ففي يوليوز ٢٠١٧م، اجتمعت الولايات المتحدة ببعض الدول الأعضاء في المنظمة لصياغة ما أطلق عليه "إعلان الأمم المتحدة السياسي بشأن الإصلاح"، وهو الإعلان الذي طلب، صراحةً، إلى الأمين العام أن يلعب دورًا قياديًا في مسلسل إصلاح الأمم المتحدة، ويتحمل مسؤولية نتائج الإصلاح. وبتشجيع من واشنطن، وقعت أكثر من مائة وثلاثين دولة على هذا الإعلان (ليس من ضمنها بعض الدول الوازنة، كروسيا، والصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وأخرى). وترأس ترامب شخصيا، مع ممثلي الدول الموقّعة، في سبتمبر ٢٠١٧م، مؤتمرا لمناقشة إصلاح الأمم المتحدة، ردت عليه –أي على المؤتمر– روسيا بأن هذا النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة يتعارض ومبدأ أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يستند على عمل جماعي مشترك بين جميع الدول الأعضاء[٣١]، تفاديا لمخاطر مغامرات الإصلاح السريع[٣٢].

بالإضافة إلى ذلك، فإن لإدارة ترامب أيضاً هدفاًسياسياً مهماً، ويتمثل في تعزيز القيم الاجتماعية المحافِظة على مستوى أعمال الأمم المتحدة في الشأن الاجتماعي، مثل السكان، والصحة، وغيرهما. فقد كانت الولايات المتحدة، في ظل إدارة أوباما، تبنت سياسة ليبرالية بشأن القضايا الاجتماعية، وأعلنت موقفاً أكثر انفتاحاً في قضايا اجتماعية، مثل الإجهاض، وحماية حقوق المرأة، وغيرها في الأمم المتحدة، مع تقديم التمويل المناسب لذلك. لكن، بعد فترة وجيزة من وصول ترامب إلى السلطة، أقدم على توقيف التمويل للمنظمة في هذا الصدد، على أساس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يراعي ما جاء في تعديل كيمب–كاستن Kemp–Kasten Amendment الذي يحظر استعمال المعونة الأمريكية لتمويل المنظمات التي تدعم أو تشارك في ادارة برنامج الاجهاض القسري او التعقيم غير الطوعي.

وفي المباحثات ذات الصلة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، استعملت إدارة ترامب تعبيرات، مثل "الصحة الجنسية والإنجابية"، و"التربية الجنسية الشاملة"، لتفادي التطبيع مع بعض الظواهر المبسِّطة للتجاوزات الجنسية، كالإغتصاب، وما يترتب عنه من إجهاض وغيره، والدفع نحو حظر استخدام مثل هذه المسميات؛ ففي المؤتمر العالمي للرعاية الصحية الأولية، المنعقد في مدينة أستانا الكازاخستانية، في أكتوبر ٢٠١٨م، طلبت الولايات المتحدة، من خلال الوثيقة الختامية للمؤتمر، حذف كلمة "الجنس والصحة الإنجابية"، على الرغم من أن هذه الفكرة لم تكن مدعومة من العديد من الدول المشاركة، بينما أصرت واشنطن على أن الإعلان يؤكد في إحدى حواشيه أنه: "تحت أي وضع من الأوضاع ، لا ينبغي تشجيع الإجهاض، كجزء من تنظيم الأسرة". وفي نهاية عام ٢٠١٨م، قاومت –أي الولايات المتحدة– أيضًا التعبيرات ذات الصلة، على مستوى عدة مشاريع قرارات حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة(٣٣).

أما فيما يتعلق بقضية النوع الاجتماعي، فقد تبنت إدارة ترامب، أيضاً، تدابير تقييدية صارمة، وعارضت منح حقوق متساوية للمثليين جنسياً في الأمم المتحدة.

وأعلنت، في سبتمبر ٢٠١٨م، الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن إصدار تأشيرات G–4 للمتساكنين من الجنس نفسه لموظفي ودبلوماسيي الأمم المتحدة، ما لم يتم الاعتراف رسمياً بعلاقات الزواج. وفي أكتوبر من نفس السنة (٢٠١٨م)، وفي دراسة أنجزتها الأمم المتحدة حول قضايا الأسرة، طلبت الولايات المتحدة قراراً يضيف عبارة أن "الزواج هو أساس الأسرة والمجتمع"، وأن الأكثر فائدة للأطفال هو انتماؤهم إلى "أسرة تتكون من أب وأم". ذلك أن الأسرة المكونة من زوجين متباينيْ الجنس، من شأنه أن يقلل من معدلات الفقر والسمنة لدى الأطفال، ومن احتمالية تعرضهم للعنف، والأمراض العقلية. وفيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل[٣٤]، فقد فعَّلت إدارة ترامب أيضاً، وبقوة، القيم المحافظة من خلال المشاورات حول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وفي نوفمبر ٢٠١٧م، وأثناء مباحثات اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن حماية حقوق الطفل والمرأة[٣٥]، فإدارة ترامب طالبت بضرورة تعديل مسمى "العنف غير القانوني" إلى "العنف". على اعتبار أن كل أشكال العنف ضد النساء والأطفال، حسب ممثل الولايات المتحدة، هي غير قانونية في الولايات المتحدة، وبالتالي وجب مراعاة حقوق المواطن الأمريكي في الصياغة المناسبة[٣٦].

المبحث الثاني: **إدارة ترامب وخلفية تغيير السياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدة**.

على الرغم من أن سياسة ترامب اتجاه الأمم المتحدة يطغى عليها السلوك الشخصي، إلا أنها ترتبط، ارتباطاً وثيقاً بتعزيز بعض الأفكار القومية في الولايات المتحدة المشجعة على الانعزالية(المطلب الأول)، الأمر الذي سيفرز تصورا خاصاً إلى الأمم المتحدة(المطلب الثاني)، والذي ولا شك سيركز على ماهية السبل الكفيلة لإعادة إحياء مكانة الولايات المتحدة المتميزة داخل الأمم المتحدة(المطلب الثالث).

المطلب الأول:تشجيع الانعزالية و"الاستثناء الأمريكي"

إن البيئة الجيوسياسية، التي يحميها المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي، ويعززها الإيمان بـ "الاستثنائية" وبأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل شكلاً فريداً، وأكثر تقدماً،

هي ما رسخت عقيدةً تجعل الولايات المتحدة مترددة في قبول قيود المنظمات الدولية، أو تبني عامل"التعددية" كأساس لقرارات السياسة الخارجية[٣٧]. بالإضافة إلى ذلك، فإن المركز الدولي للولايات المتحدة، وتفوقها، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة –أو الأهم على الأقل– بعد الحرب الباردة[٣٨]، ونظام تحالفها القوي الذي تتمحور حوله...، كل ذلك مكَّنها –أي الولايات المتحدة– من اتخاذ إجراءات من جانب واحد، دون الرجوع إلى الأمم المتحدة. وبهذا المعنى، فإن شعار "أميركا أولاً America First" لإدارة ترامب ليس جديدًا، بل هو تعبير عن فكر دبلوماسي قوي وطويل الأمد؛ يعادي، إلى حد ما، "التعددية" في عملية بلورة وصياغة قرارات السياسة العالمية، ويكرس تقليد السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٣٩].

وتستجيب سياسة إدارة ترامب إزاء الأمم المتحدة لموجة من الإيديولوجية الشعبية التي تجعل بعض الأمريكيين ينظرون، بشدة، إلى المنظمات الدولية نظرة شك وريبة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يلقى العديد من الأمريكيين باللوم على العولمة في ما أحدثته من تحولات في الصناعة، واختلالات في المداخيل؛ فهم لا يثقون، كثيراً، بالحوكمة العالمية، وبالمنظمات الدولية. فوفقاً لبيانات الاستطلاع التي نشرتها مؤسسة غالوب الأمريكية Gallup، ومنذ أن عارض مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م[٤٠]، فإن النسبة المئوية لنجاح منظمة الأمم المتحدة في مواجهة ما يعترض عملها من صعوبات كانت لا تتجاوز نسبة ٥٠% (تدنَّت إلى ٣٤% سنة ٢٠١٨م)[٤١]. ولفترة طويلة، تباينت مواقف الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة للغاية في هذا الصدد؛ فحسب الإستطلاع ذاته، لم يتجاوز الذين يعتقدون بإيجابية الأمم المتحدة، وحسن تجاوبها مع متغيرات الساحة الدولية، نسبة ٥٤% في الأوساط الديمقراطية، مقابل ١٩% من الجمهوريين. ودونالد ترامب، مع وصوله إلى البيت الأبيض كرئيس للدولة، بعد فوزه في الانتخابات بمساعدة الشعبوية الوطنية على الخصوص، كان من بين عناوين أجندته السياسية، استهداف منظمة

الأمم المتحدة، واتخاذها مطية لإظهار صورته كحامٍ للمصالح الأمريكية، وساعٍ وراء سياسات صارمة اتجاه الخارج.

وبالنسبة لقضية إصلاح الأمم المتحدة، دفعت العديد من القوى المحافِظة الأمريكية إدارة ترامب في هذا الاتجاه. حيث قدمت "مؤسسة التراث Heritage Foundation" للإدارة الأمريكية، توصيات لإصلاح المنظمة، عمِلَ ترامب على تنفيذها وبشكل أساسي منذ توليه منصب الرئاسة. وفي أكتوبر ٢٠١٨م، تم تعيين صاحب الاقتراح، الباحث في المؤسسة بريت شافير Brett D. Schaefer، من قبل ترامب كعضو في لجنة الأمم المتحدة للمساهمات[٤٢]. وهذا يظهر، مرة أخرى، تأثير مؤسسات الفكر المحافظة على إدارة ترامب.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتوقف جون بولتون John Bolton (المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وأحد الصقور الجمهوريين)، في الدفع في اتجاه اتخاذ موقف حازم تجاه منظمة الأمم المتحدة، حيث يعتقد أن عمل الأمم المتحدة في بلورة المعايير الدولية، وإدارة الشأن العالمي، يشكل أكبر عائق أمام مصالح الولايات المتحدة. ليعلن –أي المندوب بولتون– في فبراير ٢٠١٧م، في مؤتمر العمل السياسي المحافظ الأمريكي (CPAC)، الذي حضره ترامب هو الآخر، أنه: "يجب على القيادة الأمريكية ألا تتوقع، أو تطلب، موافقة من الهيئات الدولية المتعجرفة". ليتم تعيينه (بولتون)، في مارس ٢٠١٨م، محل المستشار السابق (هربرت ماكماستر H. R. McMaster) على رأس إدارة الأمن القومي لإدارة ترامب.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدة وتصور ترامب للنظام الدولي

لقد شكَّل النظام الدولي دعماً مهماً لوضع الهيمنة للولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٤٣]، ولعلَّ تكثيف وتقوية الانتباه إلى شؤون الأمم المتحدة في السياسة الخارجية الأمريكية، هو الخيار الأمثل أمام إدارة ترامب لتعزيز موقع "الهيمنة" الأمريكية[٤٤]، تماشياً مع روح شعار "أمريكا أولاً"، وهو أيضًا الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية اتجاه الأمم المتحدة. إن السياسات السلبية لإدارة ترامب تجاه المنظمة

الأممية، تنبع من التناقض بين رغبتها في تعزيز الهيمنة الأمريكية، وبين عدم قدرتها على السيطرة على قضايا وشؤون الأمم المتحدة[٤٥]. وتحقيقًا لهذه الغاية، لدى إدارة ترامب دافع قوي لإعادة تشكيل المشهد السياسي للأمم المتحدة، وعكس اتجاه تراجع قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على شؤون الأمم المتحدة.

إن إدارة ترامب تنظر إلى النظام الدولي باعتباره مجالاً رئيسياً للتنافس على السلطة، وأن سياساتها اتجاه الأمم المتحدة ما هي إلا لتعزيز أهداف النفوذ الأمريكي على الصعيد العالمي. وينص "تقرير إستراتيجية الأمن القومي" على أن المنافسين الأمريكيين أدركوا، منذ فترة طويلة، قوة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف[٤٦]، ولذلك عملوا على توظيف هذه المؤسسات فيما ينهض بالمصالح الوطنية الأمريكية. وعلى هذا الأساس، نص هذا التقرير، بوضوح، على أن الولايات المتحدة سوف تلعب دور "المحرك" للمنظمات الدولية ذات الطابعين السياسي والأمني" مثل الأمم المتحدة. باعتبار إدارة ونشاط المنظمة لهما تأثير جد ملائم. وعليه، فقد عززت كتابة الدولة الأمريكية في الخارجية والوكالة الأمركية للتنمية الدولية، من خلال الخطة الاستراتيجية المشتركة (٢٠١٨-٢٠٢٢م) السابق ذكرها، "القيادة الدولية للولايات المتحدة" كأحد الأهداف الرئيسية الأربعة للخطة.

وسيمكِّن لعب دور قيادي في المنظمات متعددة الأطراف واشنطن، من توفير فرص للنهوض بالقيم الأمريكية، والمساعدة في تعزيز أهداف الأمن، والاقتصاد، والتنمية في الولايات المتحدة. ويقترح التقرير، أيضاً، أن المشاركة النشطة في المنابر الدولية متعددة الأطراف، تعبِّد الطريق أمام واشنطن لاستخدام موقع القيادة قصد صياغة قواعد ومعايير النظام الدولي، ومنع الجهات الفاعلة المعادية من تطوير الأفكار والسياسات التي تتعارض ومصالحها. وعليه، يمكن أن نستنتج أن إدارة ترامب تدرك أنه، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإنها بحاجة إلى اتصال مباشر وقوي وهادف مع بقية العالم. وأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية،

لهي الأدوات الأساسية للنهوض بأهداف تلك السياسة، والتي من بينها مَنْع تأثير المنافسين داخل الآليات الدولية متعددة الأطراف.

المطلب الثالث: إدارة ترامب وإعادة إحياء مكانة الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة

إن عدم رضا إدارة ترامب عن الأمم المتحدة، يرجع، بشكل رئيسي، إلى تراجع هيمنة الولايات المتحدة على المنظمة ذاتها؛ فمن ناحية، تعتقد إدارة ترامب أن الولايات المتحدة دفعت مبلغًا كبيراً من الأموال للأمم المتحدة، لكنها لا تستطيع أن تتمتع بالتأثير المقابل؛ فمشاكل التدبير في المنظمة، كالبيروقراطية، وعدم الكفاءة، هي نتيجة إهمال الأمم المتحدة طويل الأجل لمتطلبات الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، تلقي إدارة ترامب باللوم على التراجع الذي سجِّل على مستوى هيمنة الولايات المتحدة على آلية صنع القرار داخل المنظمة الأممية.

وعلى اعتقاد أن قرارات الأمم المتحدة، خاصة في المجال المالي وحقوق الإنسان، تهم، في المقام الأول، البلدان النامية[٤٧]. فإدارة ترامب ترغب في استخدام ورقتها المالية تلك، إلى جانب الإسهام في وضع جداول أعمال المنظمة، ولعب دور محوري في تدبير العلاقات الثنائية، وغيرها من الجوانب التيمن شأنها أن تعيد تعزيز موقع الولايات المتحدة المتراجع في الأمم المتحدة، واستعادة مركز الصدارة على أنشطتها. وفي ديسمبر ٢٠١٨م، قال وزير الخارجية الأمريكي بومبيو POMPEO، في خطاب ألقاه في بروكسل: "يجب على الهيئات الدولية أن تساعد في تعزيز أمن وقيم العالم الحر، وإلا وجب إصلاحها أو إلغاؤها".

لقد انتقدت إدارة ترامب سياسة سابقتها (إدارة أوباما) في الأمم المتحدة، لكونها أدت إلى تقويض الموقع القياد الأمريكي العالمي، وبحجة أن استراتيجية إدارة أوباما للتموقع "وراء الكواليس" في الأمم المتحدة، كانت علامة على الضعف، والارتباك، والتردد، وأسلوب من أساليب ترضية معارضيها[٤٨]. ففي ديسمبر ٢٠١٦م، وأثناء التصويت في مجلس الأمن على إدانة وشجب سياسة الإستيطان غير القانوني الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، امتنعت إدارة أوباما عن التصويت، لتمكِّن مجلس الأمن

من أربعة عشر صوتًا مناهضاً لتلك السياسة، اعتمد عقبها هذا القرار[٤٩]. وهذه هي المرة الأولى، منذ ٣٦ عاماً، التي يصدر فيها مجلس الأمن قرارًا مشابهًا، الأمر الذي أثار استياءاً شديداً، بعد ذلك، من ترامب وحزبه الجمهوري، منتقدين منهج إدارة أوباما، في هذا الصدد، باعتباره "خيانةً لإسرائيل". الأمر الذي يتطلب، من جديد، من منظورهم، العمل الجاد، والحازم، والقياسي، لإظهار "عظَمة الولايات المتحدة"، وسلوك سبيل الإجراءات الأحادية الجانب في الأمم المتحدة قصد لفت انتباه الدول الأخرى وإعادة إحياء مكانة وموقف وهيبة الولايات المتحدة، وبالتالي فرض احترامها.

المبحث الثالث: **انعكاسات سياسة إدارة ترامب على إدارة الأمم المتحدة**

أثارت السياسة السلبية لإدارة ترامب تجاه منظمة الأمم المتحدة نقاشاً واسع النطاق. فبعض المتتبعين يعتقد أن هذا يجسد انعكاساً لتفعيل الولايات المتحدة لاستراتيجية "انكماشٍ" عالمية، ما أدى إلى التخلي عن القيادة العالمية الأمريكية؛ في حين يذهب آخرون إلى أن الأمر لا يعدو أن يكون تهرباً من إدارة ترامب من المسؤولية الملقاة على العاتق الأمريكي، ومن التزامها السياسي القومي اتجاه باقي العالم. بالإضافة إلى ذلك، ركزت بعض التعليقات، على شخصية القائد، عندما أشارت إلى أن أسلوب عمل ترامب يتسم بـ"الأنانية"والبعد عن منطق اتخاذ القرارات بصيغة جماعية، واعتماد أسلوب التشاور الذي يفترض أن تقوم عليه فلسفة عمل الأمم المتحدة. فما انعكاسات سياسة إدارة ترامب على طرفي العلاقة؛ الأمم المتحدة من جهة(المطلب الأول)، وواشنطن من الجهة الثانية(المطلب الثاني).

المطلب الأول:من حيث تأثيرها على الأمم المتحدة

ولقد أدت سياسات إدارة ترامب الأحادية والبراغماتية، في مواجهة تحديات كبيرة للتنمية المستقبلية للأمم المتحدة، إلى تدهور العلاقات بين القوى الكبرى، وإلى إضعاف قدرات التعاون الدولي على الاستجابة للتحديات العالمية، و إلى تفاقم عزلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة[٥٠].

- **أولاً: إدارة ترامب وتفاقم المواجهة بين القوى داخل الأمم المتحدة،**

في الوقت الحاضر، تنحصر سياسة ترامب اتجاه نشاط الأمم المتحدة في الدفع نحو إصلاح المنظمة، دون أن تتجاوزه إلى التفكير في انسحاب واسع النطاق من المؤسسات الدولية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكما سبقت الإشارة، كان الكونغرس الأمريكي قاوم التقليص الحاد الذي اقترحه البيت الأبيض بخصوص مخصصات التمويل لفائدة المنظمات الدولية. وهو الأمر الذي جعل التأثير، المتوقع عاصفاً، لإدارة ترامب على الأمم المتحدة لا يزال تحت السيطرة.

وتعليقًا على موقف إصلاح الأمم المتحدة، قال وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف Sergey LAVROV) أن "اهتمام إدارة ترامب بالأمم المتحدة أمر جيد بحد ذاته، وأسوأ شيء هو تجاهل الأمم المتحدة". ومع ذلك، فإن سياسات إدارة ترامب تسترشد بنظرة ضيقة للمصالح الوطنية، مما أدى إلى تفاقم المواجهة بين البلدان داخل الأمم المتحدة، وإضعاف سلطة الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الأساسية لتدبير الشأن العالمي.

إن سياسات إدارة ترامب الأحادية الجانب، أدت إلى تنافس بارز بين القوى الكبرى داخل الأمم المتحدة، مما زاد من احتمال أن تسير المنظمة في طريق مسدود؛ فمنذ تولي ترامب منصبه، نما عدد مشاريع القرارات المجهضة على مستوى مجلس الأمن بنسبة كبيرة، مما يدل على انفتاح باب الصراعات بين أعضاء المجلس على مصراعيه، ويظهر أيضًا أن فعالية المباحثات الداخلية، التي تعقد عادة قبل التصويت، قد ضعفت. ففي عام ٢٠١٧م، فشل مجلس الأمن في إصدار ما مجموعه سبعة مشاريع قرارات، وهي نسبة أعلى بكثير بالمقارنة مع الأعوام السابقة. من بينها، واحد اسقطته الولايات المتحدة بحق النقض (الفيتو)، بينما استخدمت روسيا هذا الحق ضد أربعة منها، وروسيا والصين استخدمته ضد مشروع واحد، وفشل واحد في انتزاع إلى الأغلبية المطلوبة، بسبب معارضة مشتركة بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. أضف إلى ذلك، امتناع كل من الصين وروسيا عن التصويت على مشروعي قانونين آخرين.

في هذه الأصوات التسعة المثيرة للجدل، لم يتلق موقف الولايات المتحدة تأييدا من روسيا والصين. في حين صوتت روسيا والولايات المتحدة بإسقاط سبعة منها، وصوتت الدولتان في مجلس الأمن بمعدل إجماع بلغ نسبة ١١% فقط، وصوتت الصين والولايات المتحدة في اتجاهين متضادين على ثلاثة منهم، وامتنعت الصين عن التصويت في الحالات الستة الأخرى. وصوت كلا البلدين(الصين والولايات المتحدة) بمعدل ٣٣. ٣%. وفي العام ٢٠١٨م، تمت زيادة عدد مشاريع القرارات التي لم تتم الموافقة عليها إلى عشرة، منها الولايات المتحدة اعترضت على واحد منها، واستخدمت روسيا حق النقض على ثلاثة، وفشلت ستة مشاريع منها في الحصول على الأغلبية المطلوبة[٥١].

- **ثانياً: إدارة ترامب وضعف فعالية الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية.**

في مجال حفظ السلام، تؤيد الولايات المتحدة ما يسمى بمسؤولية حكومات البلدان المعنية عن حماية مواطنيها، وتؤيد الحد، وبشكل كبير، من حجم عمليات حفظ السلام الحالية للأمم المتحدة، وذلك لغرض خفض النفقات. ومع ذلك، وفي حالة عدم وجود خطة انسحاب مدروسة، فيمكن أن يؤدي تلك المغادرة، أو التقليص المبالَغ إلى خطورة تجدد الصراع، وتفاقم الوضع الدولي[٥٢].

أما في مجال مكافحة الإرهاب، فقد قوضت السياسة الأمريكية ذلكم الإجماع على التعاون الدولي. فمكتب مكافحة الإرهاب[٥٣] (وهو وكالة تأسست حديثاً مباشرة بعد تولي غوتيريش منصبه، ويرأسه نائب الأمين العام (الروسي فلاديمير فورونكوف Vladimir VORONKOV)). ومع ذلك، فإن إدارة ترامب كانت اتهمت رئيس المكتب بالتعرض لضغوط هائلة من الحكومة الروسية، واحتقارها لمتطلبات الولايات المتحدة. وهو الأمر الذي دفع إدارة ترامب، في يونيو ٢٠١٨م، إلى إعلان سحب التزامها بتقديم الدعم المالي اللازم للمكتب لمزاولة مهامه، وخفَّضت مستوى دبلوماسييها الذين حضروا مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

أما في المجال الاجتماعي، فالسياسات الاجتماعية المحافظة لإدارة ترامب، ألحقت أضراراً جسيمة للجهود الدولية لحماية حقوق المرأة. عندما قلَّصت من حجم الدعم المادي الذي تقدمه عادةً إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالات الدولية الأخرى، قصد الحد من وفيات الخصوبة، ومنع انتشار داء نقص المناعة المكتسبة AIDS. فتصاعد الضغط المادي لإدارة ترامب على المنظمة الأممية ووكالاتها المتخصصة، أوقع تلك الهيئات في المزيد من الأزمات.

المطلب الثاني: من حيث تأثيرها على الولايات المتحدة

في نظر إدارة ترامب والمحافظين، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الإجراءات أحادية الجانب في الأمم المتحدة، قصد الحفاظ على ريادتها، وفرض احترامها على الساحة العالمية. إلا أن الواقع، أبان –عن قصد أو غيره– على عكس ما توخته تلك الإدارة، ذلك أن تلك السياسة قادت الولايات المتحدة إلى موقف جعلها أكثر "عزلة" في الأمم المتحدة.

ولعل أهم مؤشر لدراسة طبيعة موقع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، هو اتساقها مع التصويت بين الدول الأعضاء الأخرى. ويعكس هذا المؤشر مدى دعم الولايات المتحدة للدول الأخرى. ففي السنة الأولى للرئيس ترامب في منصبه الرئاسي، انخفض تناسق تصويت الولايات المتحدة مع الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل حاد، في عام ٢٠١٦م، من ٤١ %إلى ٣١ %، وهو أقل نسبة سجلت مقارنة بجميع السنوات تحت إدارة أوباما.

مؤشر آخر لدراسة وضع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، هو نسبة تصويت واشنطنعلى مستوى الجمعية العامة، وهو ما يجسد مدى انعكاس قرارات الأمم المتحدة على إرادة الولايات المتحدة؛ فوفقًا لتقارير التصويت السابقة للأمم المتحدة، المقدمة من كتابة الدولة في الخارجية إلى الكونغرس، على هامش انعقاد الدورة ٧٢ للجمعية العامة في عام ٢٠١٧م، وصلت نسبة تصويت الولايات المتحدة ضد قرارات الجمعية العامة إلى ٧١ %؛ أي أكثر من أي دولة عضو في الأمم المتحدة. بل إن الولايات المتحدة

هي البلد الوحيد الذي صوت ضد قرارين للجمعية العامة للأمم المتحدة[٥٤]؛ وفي المقابل، في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٦م، بلغت نسبة تصويت الولايات المتحدة ضد قرارات الجمعية العامة ٦.٤٤%. ومقارنةً بفترة إدارة أوباما، وبعد تسلم ترامب زمام القيادة، ارتفعت نسبة الأصوات الأمريكية ضد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل كبير، مما يعكس أن السياسات الصارمة لإدارة ترامب لم تحل، حقاً، دون حالة "عزلة" الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

الخاتمـة:

تعد سياسة إدارة دونالد ترامب اتجاه الأمم المتحدة انعكاساً ودليلًا مهمًا على سياستها الخارجية الأحادية الجانب، ومكونًا أساسيًا في الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة، والتي تتغيا واشنطن من وراءها، استعادة القيادة العالمية؛ فالسياسات السلبية المختلفة التي تتبناها إدارة ترامب تجاه الأمم المتحدة، تتماشى ورؤية الجماعات الأمريكية "المحبَطة" من التدخل الأمريكي المكلِّفي الشؤون الدولية، ومن الفاتورة المرتفعة من تداعيات المشاركة في تدبير الشأن العالمي، والانضباط للمعايير الدولية.

وعلى الرغم من المناشدات المحلية لإدارة ترامب بالانسحاب من الأمم المتحدة، إلا أن هذه الإدارة لم تتخذ قرارًا سياسيًا بالانسحاب من آلية التعاون متعددة الأطراف؛ فهي لا تزال تقر بدور الأمم المتحدة في الاستجابة للتحديات الدولية المتزايدة التعقيد، وبالدور الذي لا غنىً عنه الذي تلعبه لمواجهة التحديات العالمية المتجددة باستمرار. وإلى حدود اللحظة، لا تزال الولايات المتحدة تعتبر الأمم المتحدة أداة مهمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وعبرها تسعى لتعزيز هيمنتها، لكن في ظل طموحها في مراجعة منظومة ميثاقها، وإصلاح هياكلها، بما يساير أولويات سياستها.

إن الوضع القائم اليوم للأمم المتحدة، اذا استمر، فلن يؤدي سوى الى تقزيم دور الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يزيد من الإبتزاز الأمريكي، خاصة في مسألة الاستخدام لحق الفيتو، وأيضا الضغط على المنظمات الإنسانية التابعة للمنظمة، لتحقيق أهداف سياسية، ومن هنا فإن الضرورة غدت أكثر إلحاحاً للضغط في اتجاه

إصلاح هذه المنظمة وحتى تكون تركيبة مجلس الأمن ذات عدالة اكثر، وتكون ممثلة لكل القارات، بعد ان أصبحت مسألة الفيتو غير مقبولة في ظل عالم متعدد الأقطاب، كعالم اليوم، الذي يحتاج إلى مرحلة جديدة من التعاطي مع القضايا المعقدة، والصراعات، والحروب الأهلية، من خلال آليات جديدة في عمل الأمم المتحدة، تراعي مصالح الدول والشعوب وحقوقها المشروعة بعيدا عن الأنانية السياسية، واستغلال النفوذ. فهل نشهد ذلك التحول (الذي طال الحديث عنه)، ويلقي حماسا من الأمين العام الحالي جوتيريش؟.

قائمة الهوامش:

١- مايكل سينغ (٢٠١٥)، التناقض في السياسة الخارجية للرئيس أوباما، تاريخ النشر: ٢٠١٥. ٠١. ٢٢، موقع "معهد واشنطن"، الرابط: https://bit. ly/2wmwUVy

٢- السيد، أبو عيطة (٢٠١٨)، الأمم المتحدة.. المعوقات والإنهيار، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، ص ص ٦٤-٦٦.

٣- (٢٠١٩)، موقف الأمم المتحدة من قرار ترامب حول استقبال اللاجئين، تاريخ النشر: ٢٠١٩. ١١. ٠٢، موقع "معهد واشنطن"، الرابط: https://bit. ly/2VGjvSI

٤- تأسس صندوق المناخ الأخضرفي عام ٢٠١٠م، وهو صندوق أنشئ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن التغير المناخي، ككيان تشغيل للآلية المالية لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ. ويقع المقر الرئيسي للصندوق في إنتشون في كوريا الجنوبية. ويحكمه مجلس مكون من ٢٤ عضوًا وتدعمه أمانة عامة..

يدعم الصندوق المشاريع، والبرامج، والسياسات، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في البلدان النامية الأطراف. ومن المفترض أن يكون صندوق المناخ الأخضر محور الجهود المبذولة لرفع التمويل المناخي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥- ليزلي روتون، وميشيل نيكولز(٢٠١٨): أمريكا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان بسبب التحيز ضد إسرائيل ومنتقديها، تاريخ النشر: ٢٠١٨. ٠٦. ١٩، موقع "وكالة REUTERS"، الرابط: https://bit. ly/39iZpBW

6-Jeanne,BULANT(2019).. Climat: les États-Unis notifient formellement à l'ONU leur retrait de l'accord de Paris, Publié, le: 04. 11. 2019, sur le Site de “RFI”, Lien: https://bit. ly/2IdBw2X

٧- إدريس، الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك.. مقومات الريادة وإكراهات التراجع، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩١، السنة ٢٦، بيروت، مايو ٢٠٠٣، ص ص ١٩-٢٩.

٨- علي الجرباوي(٢٠١٨)، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم.. دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فلسطين، بيرزيت، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ص ص٥٩-٦٢.

٩- فؤاد، نهرا، الأمم المتحدة بيم مبدأ احترام السيادة والهيمنة الأمريكية.. لمحة تاريخية، مجلة معلومات دولية، عدد، ٦٢، ص ص ٨-١٥.

١٠- أحمد، فوزى عبد المنعم (٢٠١٧)، الوجيز في أصول التنظيم الدولي.. النظرية العامة-الأمم المتحدة-المنظمات الإقليمية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار الكتب القانونية الطبعة الأولى، ص ص ٨٥-٨٧.

١١- مجموعة من الباحثين (٢٠١٦)، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية.. الولايات المتحدة والمؤسساتمتعددة الأطراف، ترجمة: أحمد حالي والطيب غوردو، بريطانيا، لندن، الطبعة الأولى، إصدارات إي-كتب، ص ص ٤٥-٤٨.

١٢- وثيقة الأمم المتحدة رقمA/71/PV. 8، بتاريخ 20 سبتمبر ٢٠١٦م، الصفحة ١٧. الوثيقة متاحة على موقع وثائق المنظمة على الانترنيت، على العنوان (تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٩. ٠٦. ١٣، على الساعة ١٧:٠٠): https://bit. ly/3gEpGPj

١٣- (٢٠١٧): الرئيس ترامب في الأمم المتحدة، تاريخ النشر: ٢٠١٩. ٠٩. ٢٥، موقع وزارة الخارجية الأميركية "Share America"، الرابط:https://bit. ly/2wtAfBX

14-Elsa, CONESA(2018): Devant l'ONU, Trump enterre le multilatéralisme, Publié, le: ٢٠١٨ .٠٩ .٢٥, sur le Site de “lesechos”, Lien : https://bit. ly/2TuRfji

١٥- عن وكالة رويترز(٢٠١٧): ترامب: الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها، تاريخ النشر: ٢٠١٧. ٠٩. ١٨، موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC، الرابط: https://bbc. in/2vremU4

١٦- وثيقة الأمم المتحدة رقم6 .A/73/PV، بتاريخ 25سبتمبر ٢٠١٨م، الصفحة ١٦. الوثيقة متاحة على موقع وثائق المنظمة على الانترنيت، على العنوان(تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٩. ٠٦. ١٣، على الساعة ١٧:٣٠)، الرابط: https://bit. ly/2TX1SfJ

١٧- عن وكالة رويترز(٢٠٢٠): الكرملين: خطة ترامب للسلام تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة، تاريخ النشر: ٢٠٢٠. ٠٢. ٠٢، موقع جريدة "اليوم السابع"، الرابط: https://bit. ly/3aqeQIN

١٨- مجموعة من الباحثين (٢٠١٦)، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية...، مرجع سابق، ص ١٢٤.

19- Carrie, NOOTEN(2019): Les États-Unis à la tête du Conseil de sécurité de l'ONU, Publié, le: 07. 12. 2019, sur le Site de “RFI”, Lien: https://bit. ly/3cuEeis

٢٠- (٢٠١٨) وثيقة الأمم المتحدة رقم6 .A/73/PV، بتاريخ 25 سبتمبر ٢٠١٨م، الصفحة 18. تاريخ النشر: ٢٠١٨. ١٠. ١٣، موقع "وثائق الأمم المتحدة"، الرابط: https://bit. ly/2TUSTMi

٢١- نردين، نجاه رشيد (٢٠١٥)، الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص ٥٥.

22- National Security Strategy of the United States of America, Published on “White house” Site, December 2017, Accessed 03. 07. 2019, Link: https://bit. ly/2XEjKgk.

٢٣- بطرس، بطرس غالي (١٩٩٣)، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ١١.

٢٤- استنادًا على البيانات ذات الصلة، الواردة من تقارير ميزانية البيت الأبيض، وكتابة الدولة في الخارجية الأمريكية للسنة المالية ٢٠١٨م، والسنة المالية ٢٠١٩م، والسنة المالية ٢٠٢٠م.

٢٥- عرض السفير (هالي) أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بعد ترشيحها لمنصب مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. راجع:

- Hearing Transcript, Senate Foreign Relations Committee Hearing on the Nomination of Gov. Haley to be U. S. Ambassador to the United Nation. Published on "this week in immigration site", Accessed 16. 02. 2019, Link: https://bit. ly/3eBcsRv.

٢٦- عن وكالة رويترز (٢٠١٧): ترامب: الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها، مرجع سابق.

٢٧- عرض السفير (هالي) أمام لجنة العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

٢٨- أحمد، مبخوتة (٢٠١٨)، حفظ السلم والأمن الدولبين أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسة العملية لمجلس الأمن، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص ١٣٢.

٢٩- أمير، فرج يوسف (٢٠١٨)، الحماية القانونية الآثار من الناحية التشريعية والتفيذية والقضائية ودور المعاهدات الدولية والإقليمية وجهود الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو والتعاون الثقافي العربي في المحافظة عليها. جمهوية مصر العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص ٩١.

٣٠- مايكل، سينغ (٢٠١٥)، التناقض في السياسة الخارجية للرئيس أوباما، مرجع سابق، ص ١١٣.

٣١- حسون محمد، وأحمد ناصوري، وفادي مالك محمد (٢٠١٥)، السعي الروسي عبر التحالفات الدولية والأزمات الراهنة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، سورية، دمشق، جامعة تشرين، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٧، العدد ٢، ص ص ٣٥٣-٣٧١.

٣٢- السيد، ابو عيطة (٢٠١٧)، الأمم المتحدة بين الانهيار والاصلاح، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١٠١.

٣٣- مهدي، الزبيدي (٢٠١٩)، آليات وضمانات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، الأردن، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص١١٥-١١٨.

٣٤- إلهام، عبد المولي حسن (٢٠١٨)، المخاطر التي تواجه الأطفال.. الحماية الخاصة في اطار الأمم المتحدة والمجتمع المدني، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، ص ٣٥.

35-P. BUIRETTE (2003), Réflexion sur la convention internationale des droits de l'enfant,in: CREDHO, 2003, p. 7.

٣٦- إلهام، عبد المولي حسن (٢٠١٨)، المخاطر التي تواجه الأطفال...، مرجع سابق، ص ٤٧.

37-Yves,MORLA(2012), Lexiquede Géopolitique,, Collection les lexiquesde L'INSEEC, Lexique N° 15,p. 73.

٣٨- عباس، فاضل محمد (٢٠٠٧)، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن بعد نهاية الحرب الباردة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١٦.

٣٩- حميد، الخطيب (٢٠١٧)، الحروب الباردة في ظل الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص ١٧-٢١.

٤٠- بجك، باسيل يوسف (٢٠٠٦)، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي(١٩٩٠-٢٠٠٥)، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٢٧٥.

٤١- أنس، الراهب (٢٠١٦)، مجلس الأمن.. هيمنته على أجهزة الامم المتحدة وأثره على سياسة الدول، سورية، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر الطبعة الأولى ص ١٠١..

٤٢- وهي هيئة مهمة تتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة، مسؤولة عن رفع توصيات إليها -أي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة- بشأن مستحقات الأمم المتحدة من الدول الأعضاء.

٤٣- علي، الجرباوي(٢٠١٨)، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم...، مرجع سابق، ص ٨٣.

٤٤- عوض، بن سعيد باقوير(٢٠١٨)، الأمم المتحدة.. بين الهيمنة الأمريكية وضرورة الإصلاح، تاريخ النشر: ٢٠١٨. ٠٣. ٠٦، موقع جريدة "عمان" الالكترونية، الرابط: https://bit.ly/32LNtGq

٤٥- عبد العاطي، عمرو (٢٠١١)، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

٤٦- مجموعة من الباحثين (٢٠١٦)، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية...، مرجع سابق، ص ص ١١١-١١٤.

٤٧- مهدي، الزبيدي(٢٠١٩)، آليات وضمانات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٩١.

٤٨- عثمان، عبد الرحمن عبد اللطيف (٢٠١٦)، الأمم المتحدة والرغبة في السقوط.. دراسة مقارنة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١٢٣.

٤٩- زهير، سعيد (٢٠١٨)، الأمم المتحدة الأزمات العربية، فلسطين، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص٦١-٦٣.

50-Gilles, SENGES (2020): Le divorce s'accélère entre les Etats-Unis de Donald Trump et leurs alliés à l'ONU, Publié, le: 27. 01. 2020, sur le Site de "l'Opinion", Lien: https://bit. ly/39n83iK

٥١- أحمد، مبخوتة (٢٠١٨)، حفظ السلم والأمن الدولى...، مرجع سابق، ص ٦٧.

52-P. BUIRETTE (٢٠١٥), L'ONU et les opérations de maintien de la paix des organisations régionales européennes, L'observateur des Nations Unies, vol. 37, n° 2, pp. 79-102.

٥٣- اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٩١/٧١ والمؤرخ في ١٥ يونيو عام ٢٠١٧م، بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويضطلع المكتب بخمس مهام رئيسية هي:

- قيادة جهود مكافحة الإرهاب من خلال الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة؛
- تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وعددها ٣٨ لضمان التنفيذ المتوازن للأركان الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛
- تعزيز تقديم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب؛
- تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛
- ضمان إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون العمل الهام في منع التطرف العنيف متجذر بقوة في الاستراتيجية.

٥٤- وهما: القرار A / RES / 72/72 (الخاص بمصائد الأسماك المستدامة)، والقرار A / RES / 72/238 (الخاص بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية).

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب

- السيد، أبو عيطة (٢٠١٨)، الأمم المتحدة.. المعوقات والإنهيار، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى.
- فؤاد، نهرا، الأمم المتحدة بيم مبدأ احترام السيادة والهيمنة الأمريكية.. لمحة تاريخية، مجلة معلومات دولية، عدد، ٦٢.
- أحمد، فوزى عبد المنعم (٢٠١٧)، الوجيز في أصول التنظيم الدولي.. النظرية العامة–الأمم المتحدة–المنظمات الإقليمية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار الكتب القانونية الطبعة الأولى.
- نردين، نجاه رشيد (٢٠١٥)، الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.
- عرض السفير (هالي) أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بعد ترشيحه لمنصب مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.
- أحمد، مبخوتة (٢٠١٨)، حفظ السلم والأمن الدولىبين أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسة العملية لمجلس الأمن، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.
- أمير، فرج يوسف (٢٠١٨)، الحماية القانونية الآثار من الناحية التشريعية والتفيذية والقضائية ودور المعاهدات الدولية والإقليمية وجهود الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو والتعاون الثقافي العربي في المحافظة عليها. جمهوية مصر العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- السيد، ابو عيطة (٢٠١٧)، الأمم المتحدة بين الانهيار والاصلاح، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- مهدي، الزبيدي (٢٠١٩)، آليات وضمانات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، الأردن، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- إلهام، عبد المولي حسن (٢٠١٨)، المخاطر التي تواجه الأطفال.. الحماية الخاصة في اطار الأمم المتحدة والمجتمع المدني، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى.

- حميد، الخطيب (٢٠١٧)، الحروب الباردة في ظل الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- بجك، باسيل يوسف (٢٠٠٦)، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي(١٩٩٠-٢٠٠٥)، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٦.
- أنس، الراهب (٢٠١٦)، مجلس الأمن.. هيمنته على أجهزة الامم المتحدة وأثره على سياسة الدول، سورية، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر الطبعة الأولى.
- عثمان، عبد الرحمن عبد اللطيف (٢٠١٦)، الأمم المتحدة والرغبة في السقوط.. دراسة مقارنة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- زهير، سعيد (٢٠١٨)، الأمم المتحدة الأزمات العربية، فلسطين، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

⇦المقـالات والأعمـال الجامعية.

- إدريس، الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك.. مقومات الريادة وإكراهات التراجع، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩١، السنة ٢٦، بيروت، مايو ٢٠٠٣.
- علي الجرباوي(٢٠١٨)، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم.. دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فلسطين، بيرزيت، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.
- بطرس، بطرس غالي (١٩٩٣)، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.
- حسون محمد، وأحمد ناصوري، وفادي مالك محمد (٢٠١٥)، السعي الروسي عبر التحالفات الدولية والأزمات الراهنة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، سورية، دمشق، جامعة تشرين، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٧، العدد ٢.
- مجموعة من الباحثين (٢٠١٦)، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية.. الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف، ترجمة: أحمد حالي والطيب غوردو، بريطانيا، لندن، الطبعة الأولى، إصدارات إي-كتب.
- عباس، فاضل محمد (٢٠٠٧)، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن بعد نهاية الحرب الباردة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- عبد العاطي، عمرو (٢٠١١)، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١.
- BUIRETTE P. (2003), Réflexion sur la convention internationale des droits de l'enfant, in: CREDHO, 2003.
- Yves, MORLA (2012), Lexique de Géopolitique, , Collection les lexiques de L'INSEEC, Lexique N° 15.
- P. BUIRETTE (٢٠١٥), L'ONU et les opérations de maintien de la paix des organisations régionales européennes, L'observateur des Nations Unies, vol. 37, n° 2.

ثانياً: الوثائق

-القرار A/RES/72/72 (الخاص بمصائد الأسماك المستدامة)؛
- القرار A/RES /72/238 (الخاص بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية)؛
- استراتيجية الأمن القومي، البيت الأبيض (ديسمبر ٢٠١٧)؛
- وثيقة الأمم المتحدة رقم A/71/PV. 8، بتاريخ 20سبتمبر ٢٠١٦م؛
- وثيقة الأمم المتحدة رقم A/73/PV. 6، بتاريخ 25سبتمبر ٢٠١٨م.

ثالثاً: الانترنيت

- مايكل سينغ (٢٠١٥)، التناقض في السياسة الخارجية للرئيس أوباما، تاريخ النشر: ٢٠١٥. ٠١. ٢٢، موقع "معهد واشنطن"، الرابط: https://bit. ly/2wmwUVy
- (٢٠١٩)، موقف الأمم المتحدة من قرار ترامب حول استقبال اللاجئين، تاريخ النشر: ٢٠١٩. ١١. ٠٢، موقع "معهد واشنطن"، الرابط: https://bit. ly/2VGjvSI
- ليزلي روتون، وميشيل نيكولز(٢٠١٨): أمريكا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان بسبب التحيز ضد إسرائيل ومنتقديها، تاريخ النشر: ٢٠١٨. ٠٦. ١٩، موقع "وكالة REUTERS"، الرابط:https://bit. ly/39iZpBW
- (٢٠١٧): الرئيس ترامب في الأمم المتحدة، تاريخ النشر: ٢٠١٩. ٠٩. ٢٥، موقعوزارة الخارجية الأميركيةShareAmerica، الرابط:https://bit. ly/2wtAfBX

- عن وكالة رويترز(٢٠١٧): ترامب: الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها، تاريخ النشر: ٢٠١٧. ٠٩. ١٨، موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC، الرابط:https://bbc. in/2vremU4

عوض، بن سعيد باقوير (٢٠١٨)، الأمم المتحدة.. بين الهيمنة الأمريكية وضرورة الإصلاح، تاريخ النشر: ٢٠١٨. ٠٣. ٠٦، موقع جريدة "عمان" الالكترونية، الرابط:https://bit. ly/32LNtGq

- عن وكالة رويترز(٢٠٢٠): الكرملين: خطة ترامب للسلام تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة، تاريخ النشر: ٢٠٢٠. ٠٢. ٠٢، موقع جريدة "اليوم السابع"، الرابط:https://bit. ly/3aqeQIN

- (٢٠١٧) البيت الأبيض، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ,واشنطن، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٤٠. تاريخ النشر: ٢٠١٩. ٠٦. ١٣، موقع "البيت الأبيض"، الرابط: www. whitehouse. gov

- Carrie, NOOTEN(2019): Les États-Unis à la tête du Conseil de sécurité de l'ONU, Publié, le: 07. 12. 2019, sur le Site de “RFI”, Lien: https://bit. ly/3cuEeis

- Elsa, CONESA(2018): Devant l'ONU, Trump enterre le multilatéralisme, Publié, le: ٢٠١٨ .٠٩ .٢٥, sur le Site de “les echos”, Lien: https://bit. ly/2TuRfji

- Gilles, SENGES (2020): Le divorce s’accélère entre les Etats-Unis de Donald Trump et leurs alliés à l’ONU, Publié, le: 27. 01. 2020, sur le Site de “l’Opinion”, Lien: https://bit. ly/39n83iK

- Jeanne, BULANT(2019): Climat: les États-Unis notifient formellement à l'ONU leur retrait de l'accord de Paris, Publié, le: 04. 11. 2019, sur le Site de “RFI”, Lien: https://bit. ly/2IdBw2X